

## عشرون سنة على المؤتمر العالميّ الأوّل في باريس واقع التعليم العالي في الدول العربيّة

د. رمزي سلامة

مُستشار إقليميّ لتطوير الأنظمة التربويّة في الدول العربيّة - لبنان

الفصل الأوّل

شكّل المؤتمر العالميّ الأوّل حول التعليم العالي الذي عقّده منظمة اليونسكو في باريس في العام 1998 بالتعاون مع منظمات عالميّة وإقليميةً أخرى، وبمشاركة أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة اختصاصي وصاحب قرار من مختلف بلدان العالم، نقطة تحوّل بارزة في تاريخ التعليم العالي. وسبقه مؤتمرٌ إقليميّ عربيّ عُقد في بيروت وشارك فيه خمسة عشر وزير تعليم عالٍ ومئات المندوبين من الدول العربيّة. وتطرّق المؤتمران إلى أهمّ القضايا التي تخصّ التعليم العالي وخرجا بمجموعة من التوصيات من أبرزها التأكيد على ما يأتي:

- الوظائف الثلاث الأساسيّة لمؤسّسات التعليم العالي المتمثلة ببناء القدرات من خلال التعليم والتأهيل والتدريب، وإنجاز أبحاث تنشد تقدّم المعرفة ونشرها، وخدمة المجتمع؛
- الدور الأخلاقي لمؤسّسات التعليم العالي والعاملين بها وأهميّة تمتّعها بالاستقلاليّة والحريّات الأكاديميّة للقيام بهذا الدور على النحو الأمثل؛
- ضرورة التوسّع في فرص التعليم العالي لتطاول أوسع شرائح من المجتمع وتأمين تكافؤ فرص الالتحاق لجميع من لديهم القدرات لمُتابعة الدراسة في هذه المرحلة من التعليم؛
- ضرورة تعزيز مواءمة التعليم العالي مع متطلّبات عالم العمل واحتياجات التنمية المُستدامة والتغيّرات الاجتماعيّة التي يتطلّب التكيف معها حسّاً نقديّاً مرهفاً والقدرة على الابتكار؛
- تأمين أعلى درجات الجودة في مختلف وظائف مؤسّسات التعليم العالي وأنشطتها من خلال اعتماد آليّات موثوقة لضمان الجودة؛
- الإفادة المثلى من تقدّم تكنولوجيّات المعلومات والاتّصالات لتطوير مختلف وظائف التعليم العالي وإحلال «مجتمع المعرفة»؛
- تعزيز إدارة التعليم العالي وطرق تمويله بناءً على رؤية مجتمعيّة تعتبره خدمة عامّة تسهم في تأمينها مختلف الجهات الحكوميّة والخاصّة المعنيّة؛
- أهميّة التعاون الدولي من أجل تشاطر المعرفة على أوسع نطاق، لما لذلك من فائدة للأطراف المعنيّة المُختلفة.

تتناول هذه الورقة ثلاثة تحوّلَات أساسيّة طبّعت التعليم العالي في البلدان العربيّة: التوسّع في فرص الالتحاق بالتعليم العالي؛ مواءمة مُخرجات التعليم العالي مع احتياجات المجتمع لكفاءات عالية لتسيير عجلة الحياة والاستجابة لمتطلّبات التنمية المُستدامة؛ تطوير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصالات في خدمة التعليم العالي والإسهام في إحلال مجتمع المعرفة، بما في ذلك من خلال القيام بالأبحاث العلميّة ونشرها على أوسع نطاق. لكنّ هذا لا يعني أنّ سائر النقاط المذكورة في التوصيات أعلاه ليست جديدة بالمُتابعة.

## المسألة الأولى: التوسّع في فرص الالتحاق بالتعليم العالي

يشكّل تأمين فرص كافية للالتحاق بمؤسّسات التعليم العالي وبرامجه أحد الهموم الأساسيّة للحكومات. ولعلّ بعضها اكتفى بهذا الهمّ على حساب غيره، فراح يُنشئ المؤسّسات أو يسمح بإنشائها على نطاقٍ واسعٍ أو اعتمد سياساتٍ للقبول قد تكون أسهمت في وصول بعض شرائح الشباب إلى هذا المستوى من التعليم بينما قد تكون هذه الشرائح قد حرمت منه لولا هذه السياسات.

وتشكّل مؤشّرات الطلب على التعليم العالي والالتحاق به حجر الزاوية في التخطيط لمؤسّسات التعليم العالي والتوسّع بها وتنويعها وتنويع برامجه. ومن شأن التعمّق بهذه المؤشّرات الإسهام في تسليط الضوء على إنجازات منظومة التعليم العالي في هذا المجال وعلى اعوجاجاتها والسياسات الاجتماعية والتربوية التي يتعيّن اعتمادها لتحقيق حقّ كلّ مواطنٍ قادر على الالتحاق بالتعليم العالي وراغب به. لكنّ، من النادر أن نجد دراسات حول توزيع الالتحاق بناءً على شرائح المجتمع المختلفة وعلى السياسات المتّبعة في دول المنطقة العربية لتعزيز التحاق أبناء الشرائح الفقيرة أو المهمّشة<sup>1</sup>.

### أولاً - معدّلات الالتحاق الخام بالتعليم العالي في المنطقة العربيّة

يعرض (الشكل 1) معدّلات الالتحاق الخام<sup>2</sup> بالتعليم العالي في المنطقة العربيّة<sup>3</sup> مقارنةً بالمعدّلات الملحوظة في مناطق العالم الجغرافيّة الأخرى<sup>4</sup> وذلك للأعوام 1999 و2007 و2015<sup>5</sup>. ويظهر هذا الشكل ما يلي:

- على الرّغم من بلوغها درجة عالية من الإشباع، ظلّت معدّلات الالتحاق الخامّ بالتعليم العالي في أميركا الشماليّة وأوروبا الغربيّة، كما في أوروبا الوسطى والشرقيّة، على ارتفاعٍ لتبلغ في العام 2015 على التوالي 76,4 في المائة و77,5 في المائة؛
- ارتفع المعدّل العالميّ للالتحاق من 18,3 في المائة في العام 1999 إلى 25,9 في المائة في العام 2007، ثمّ إلى 35,6 في المائة في العام 2015؛
- لحق معدّل الالتحاق في المنطقة العربيّة بقرب المعدّل العالمي ما عدا في العام 2015 حيث تخلّف عن المعدّل العالمي ب 4,4 في المائة؛ وبقيت معدّلات الالتحاق إجمالاً في ثلاث مناطق من العالم منخفضة عن معدّل الالتحاق في المنطقة العربيّة.

شهدت المنطقة العربية في مطلع الألفية الثالثة ازدياداً في عدد مؤسّسات التعليم العالي، لم يسبق له مثيل، بفعل اعتماد دول المنطقة سياسات انفتاح وتشريعات سمحت للقطاع الأهليّ والخاصّ، الوطنيّ والأجنبيّ، بإنشاء مؤسّسات للتعليم العالي، منها ما لا يبيغي الربح ومنها ذو طابع استثماريّ

1 من التدابير التي اتّخذتها بعض الدول العربيّة لتوفير العدالة وتكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالي في الأردن والسودان دعم طلبية المناطق النائية للقبول في التخصصات المختلفة، واعتماد أنظمة للمُنح والقروض في فلسطين، وتونس، والمغرب، واليمن، ومختلف دول الخليج؛

راجع: عدنان الأمين، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربيّة وتحدياته (1998 - 2009). التقرير الإقليميّ. المؤتمر الإقليميّ العربيّ حول التعليم العالي؛ القاهرة، 31 أيار (مايو) 1-2 حزيران (يونيو) 2009. نحو فضاء عربيّ للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية. بيروت، مكتب اليونسكو الإقليميّ للتربية في الدول العربيّة.

2 يُحسب الالتحاق الخامّ بقسمة عدد المُلتحقين بمُجمّل عدد السكّان في الفئة العمريّة المُوازية للمرحلة الدراسيّة المعنيّة.

3 تشمل عادةً الإحصاءات التي تلي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيّة ما عدا جزر القمر، التي تصنّف عادةً في منظمّة اليونسكو مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، والصومال التي لا تتوافر عنها إحصاءات موثوقة.

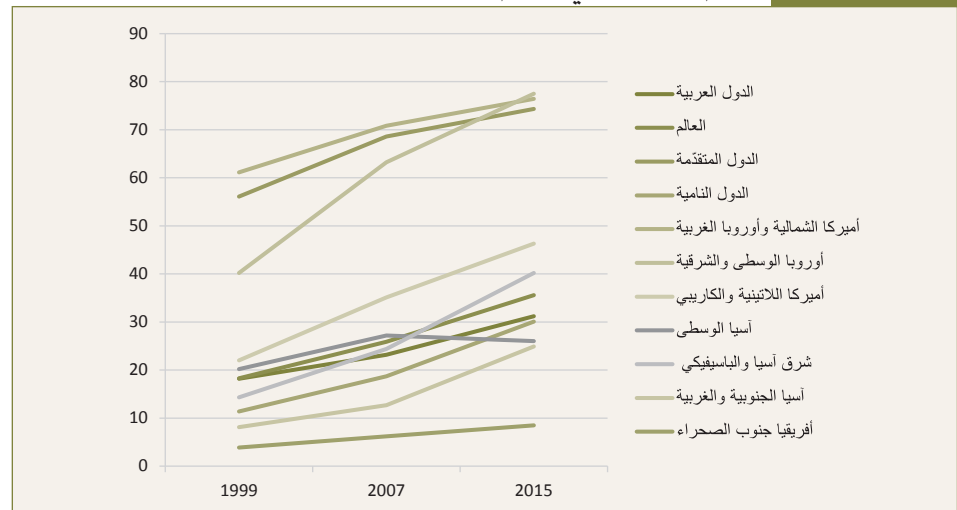
4 اعتمدت المناطق الجغرافيّة المعنيّة بناءً على تصنيف معهد اليونسكو للإحصاء.

5 اعتمدت هذه السنوات الثلاث بناءً على المعيارين التاليين: (أ) بينهما فاصل زمنيّ كافٍ لرصد أيّ تغييرات في حال حصولها؛ (ب) تتوافر إجمالاً حولها مُعطيات كافية للقيام بالمقارنات الزمنيّة.

وتُشير المُعطيات المُتوافرة إلى أنّ التقدّم الذي حصل ما بين عامي 1999 و2015 في المنطقة العربيّة يرجع بخاصّة إلى تقدّم في معدّلات التحاق الإناث الذي سجّل زيادةً تبلغ 96 في المائة، بينما شهد معدّل التحاق الذكور زيادةً تبلغ 51 في المائة، بحيث أصبح معدّل التحاق الإناث في العام 2015 يبلغ 107,3 في المائة من معدّل التحاق الذكور، بينما كان في العام 1999 لا يبلغ سوى 83 في المائة.

معدّلات الالتحاق الخامّ بالتعليم العالي في المنطقة العربيّة وفي سائر منّاظ العالم الجغرافيّة في الأعوام 1999 و2007 و2015

شكل رقم 1



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

على الرّغم من بلوغها درجة عالية من الإشباع، ظلّت معدّلات الالتحاق الخامّ بالتعليم العالي في أميركا الشماليّة وأوروبا الغربيّة، كما في أوروبا الوسطى والشرقيّة، على ارتفاع لتبلغ في العام 2015 على التوالي 76.4% و77.5%

## ثانياً - معدّلات الالتحاق الخامّ بالتعليم العالي في كلّ من الدول العربيّة على حدة

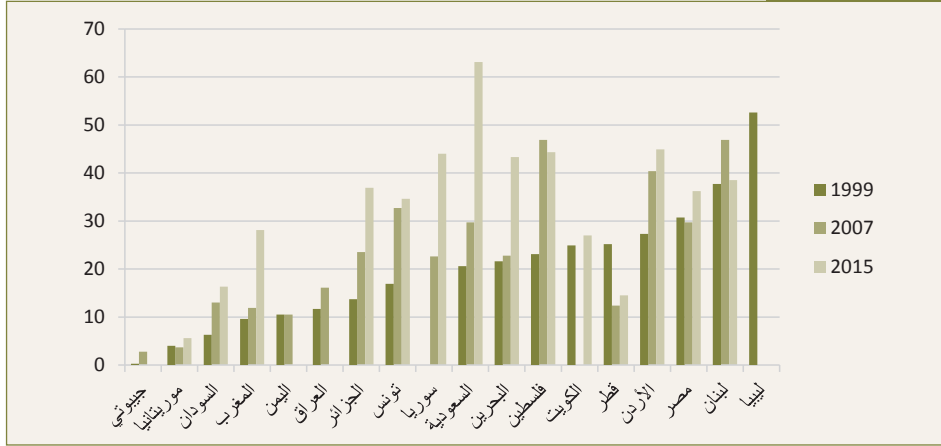
تخفي المُعطيات التي تُعنى بالمنطقة العربيّة ككلّ التفاوت الكبير في ما بين الدول العربيّة. ويعرض (الشكل 2) معدّلات الالتحاق الخامّ بالتعليم العالي في كلّ من الدول العربيّة<sup>6</sup> على حدة للأعوام 1999 و2007 و2015. ويُمكن تقسيم الدول العربيّة بناءً على المعدّلات المُلاحَظة في العام 2015 إلى ثلاث مجموعات بالنظر إلى موقع الدولة بالنسبة إلى المعدّل العامّ للالتحاق في مُجمَل الدول العربيّة.

تتكوّن المجموعة الأولى من جيبوتي، وموريتانيا، وقطر، والسودان، (ويُضاف إليها بناءً على التقديرات الواقعيّة اليمن والعراق) التي تشهد معدّلات التحاق مُنخفضة جداً تتراوح ما بين حوالي 3 في المائة وحوالي 16 في المائة، وتقرّب من المعدّلات الملحوظة في منطقتي آسيا الجنوبيّة والغربيّة وأفريقيا جنوب الصحراء، أي المنطقتين من العالم اللّتين تشهدان معدّلات الالتحاق الأكثر انخفاضاً. ويعود التدرّج الكبير في معدّل الالتحاق في قطر على نحوٍ أساسيٍّ إلى عزوف الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي (فقط 6.3 في المائة في العام 2015) بينما يبلغ معدّل التحاق الإناث 43.9 في المائة وهو معدّل عالٍ نسبياً مُقارنةً بسائر الدول العربيّة.

وتتكوّن المجموعة الثانية من الكويت، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان،

6 تمّ اعتماد تسلسل الدول تصاعدياً بناءً على معدّل الالتحاق في العام 1999.

معدّلات الالتحاق الخاّم بالتعليم العالي في الدول العربيّة في الأعوام 1999 و2007 و2015. شكل رقم 2



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

حيث تتراوح معدّلات الالتحاق ما بين حوالي 27 في المائة وحوالي 39 في المائة وتقرّب من المعدّل العربي العامّ. بينما تتكوّن المجموعة الثالثة من كلّ من البحرين، وفلسطين، والأردن، والسعودية، (وربّما ليبيا)، حيث تتراوح معدّلات الالتحاق فيها ما بين حوالي 43 في المائة وحوالي 63 في المائة متخطيةً بذلك المعدّل العربي العامّ، ومُوازيةً معدّلات الالتحاق في كلّ من مناطق أميركا اللّاتينية والكاريبي، وشرق آسيا والباسيفيك.

ويلاحظ على نحو خاصّ ازدياد معدّل الالتحاق في المملكة العربيّة السعوديّة الذي أصبح يضاهاى المعدّلات الملحوظة في الدول الصناعيّة للذكور والإناث على حدّ سواء. كما تلاحظ المعدّلات الأعلى للالتحاق عند الإناث في كلّ من الجزائر، والبحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وفلسطين، وتونس، فضلاً عن قطر.

كما يُلاحظ ما يأتي:

- أحرز كلّ من الجزائر، والبحرين، والأردن، والمغرب، وفلسطين، والسعودية، والسودان، وسورية، وتونس تقدماً ملحوظاً في معدّل الالتحاق تراوَح ما بين حوالي 64 في المائة في الأردن وحوالي 206 في المائة في المملكة العربيّة السعوديّة، بمعدّل وسيط يقدر بحوالي 130 في المائة.
- حقّق لبنان تقدماً ملحوظاً ما بين العامين 1999 و2007، ثمّ تراجع بين العامين 2007 و2015 إلى ما كان عليه سابقاً.
- شهدت قطر تراجعاً ملحوظاً في معدّل الالتحاق بين العامين 1999 و2007، تلاه تصحيح طفيف في السنوات اللاحقة.
- شهدت سائر الدول جموداً نسبياً في معدّلات الالتحاق.

### ثالثاً - نسب الالتحاق بالتعليم العالي مقارنةً بمعدّلات الالتحاق بالتعليم الثانوي

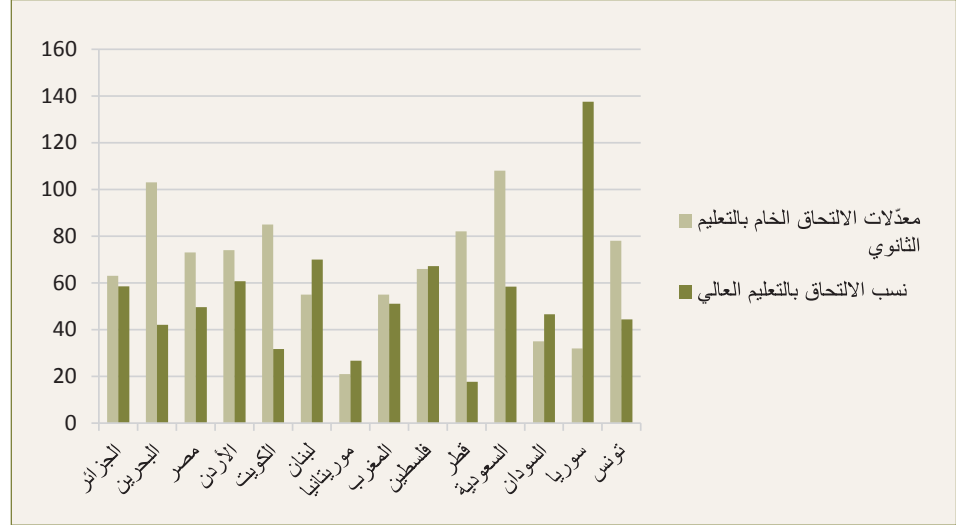
يعرض (الشكل 3) معدّلات الالتحاق الخاّم بالتعليم الثانوي، العامّ والمهني، في الدول العربيّة التي تتوافر حولها المُعطيات الإحصائيّة مُقارنةً بنسب الالتحاق بالتعليم العالي من أصل هذه المعدّلات.

التقدّم التعليمي الذي حصل ما بين عامي 1999 و2015 في المنطقة العربيّة، يرجع بخاصّة إلى تقدّم في معدّلات التّحاق الإناث الذي سجّل زيادة تبلغ 96 %، بينما شهد معدّل التحاق الذكور زيادة تبلغ 51 %، بحيث أصبح معدّل التحاق الإناث في العام 2015 يبلغ 107.3 % من معدّل التحاق الذكور، بينما كان في العام 1999 لا يبلغ سوى 83 %

المؤسّسات  
التعليميّة المنشأة  
حديثاً، لا تزال  
هامشيّة من  
حيث أعداد الطلبة  
الملتحقين بها؛  
فالجُمود النسبيّ  
في معدّلات  
الإلتحاق الخامّ  
للطلبة في التعليم  
العالي ما بين  
1999 و 2015  
(عدا بعض الدول  
كالسعوديّة) يشير  
إلى أنّ الفرص  
التعليميّة التي  
وفّرتها المؤسّسات  
المستحدثة لم تؤدّ  
إلى ارتفاع ملموس  
في معدّلات  
الإلتحاق

معدّلات الإلتحاق الخامّ بالتعليم الثانوي (نسبة مئويّة) في الدول العربيّة للعام  
2015 مقارنةً بنسب الإلتحاق بالتعليم العالي من أصل هذه المعدّلات

شكل رقم 3



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

يتبيّن من هذا الشكل أنّ معدّلات الإلتحاق الخامّ بالتعليم الثانوي في العام 2015 قرّبت 100 في المائة أو تجاوزته في كلّ من البحرين، وعمّان، والسعوديّة، وتراوحت ما بين 90 في المائة وحوالي 70 في المائة في خمس دول عربيّة أخرى (مصر، الأردن، الكويت، قطر، تونس)، وتراوحت ما بين 70 في المائة و40 في المائة في ستّ دول أخرى (الجزائر، جيبوتي، العراق، لبنان، المغرب، فلسطين). أمّا في الدول الأربع الأخرى التي تتوافر حولها المعطيات الإحصائيّة، فقد تراوحت هذه المعدّلات ما بين 39 في المائة و21 في المائة (على التوالي: اليمن، السودان، سورية، موريتانيا).

ومع أنّ هذا المؤشّر لا يتحلّى بدقّة عالية لأنّه لا يأخذ بالاعتبار السياسات والممارسات المتّبعة بشأن إعادة الصفوف، إلّا أنّ المعدّلات الملاحظة تُشير إلى أنّ بعض الدول العربيّة بلّغت مرحلة متقدّمة من الإشباع بهذا الشأن، بينما على دول أخرى بذل جهود كبيرة لتأمين فرص الإلتحاق بالتعليم الثانوي، أيّاً كانت مساراته، إذا كانت تُريد فعلاً تحضير شبابها لمواجهّة متطلّبات مجتمع واقتصاد المعرفة والمنافسة الدوليّة.

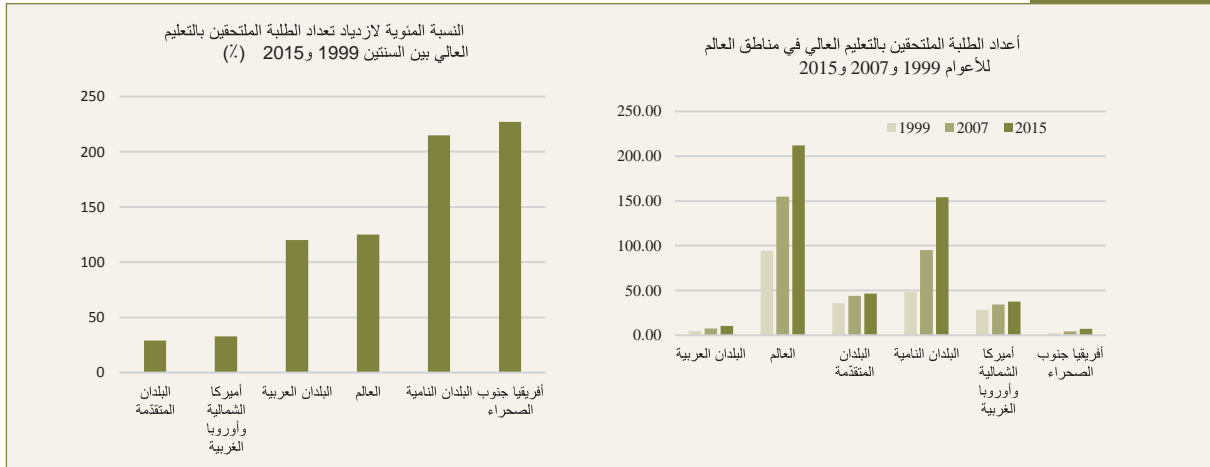
وإذا سلّمنا جدلاً بأنّه من أجل الوصول إلى معدّلات للإلتحاق بالتعليم العالي تقترب من المعدّلات الملحوظة في الدول المتقدّمة تقانيّاً، يتعيّن أنّ تصل معدّلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي إلى 70 في المائة وأن يُلجج 70 في المائة من هؤلاء إلى التعليم العالي، لوجدنا أنّ مُجمل الدول العربيّة لا تقترب من هذين المعيارين؛ إذ إنّهُ حتّى في الدول التي يبلغ فيها التعليم الثانوي معدلاً عالياً، لا يزال الولوج إلى التعليم العالي محصوراً بنسب تتراوح ما بين حوالي 61 في المائة (الأردن)، و58 في المائة (السعوديّة)، و50 في المائة (مصر)، و44 في المائة (تونس)، و42 في المائة (البحرين)، و32 في المائة (الكويت)، و18 في المائة (قطر) نسبةً إلى الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي. وتشكّل المملكة العربيّة السعوديّة الحالة الأقرب إلى المرّجى حيث تمّ فيها تعميم التعليم الثانوي وتلحق بالتعليم العالي فيها نسبة كبيرة من خريجه. أمّا في سائر البلدان، فإنّ عدم تعميم التعليم الثانوي وتدنيّ نسب الذين يخرجون منه ويلتحقون بالتعليم

العالي (ما بين 70 في المائة في لبنان و26,7 في المائة في موريتانيا) يُضِعِفان احتمال توصّل هذه الدول إلى معدّلات التحاقٍ بالتعليم العالي قريبة من تلك الملحوظة في الدول الصناعية، إذا لم تَبذل جهوداً حثيثةً في المجالين معاً. ففي لبنان وفلسطين مثلاً، هناك نقصٌ في الالتحاق بالتعليم الثانوي؛ في المُقابل، هناك في البحرين، ومصر، وتونس نقصٌ في الالتحاق بالتعليم العالي. أما سورية فتشكّل حالةً غريبةً إذ إنّ معدّل المُلتحقين بالتعليم العالي فاق في العام 2015 على نحو ملحوظ معدّل المُلتحقين بالتعليم الثانوي. ولا شكّ في أنّ الأحداث التي شهدتها سورية بدءاً من العام 2011 والخلل في عمل المؤسسات يُمكن أن يفسّر هذه الحالة غير المألوفة والمتمثّلة بوجود معدّلات التحاقٍ مُنخفضة في التعليم الثانوي وأكثر ارتفاعاً في التعليم العالي<sup>7</sup>.

### رابعاً - أعداد الطلّبة

يَعرّض الشكلان (4أ) و(4ب) صورة عن تزايد أعداد الطلبة المُلتحقين بمؤسّسات التعليم العالي في عددٍ من مناطق العالم للأعوام 1999 و2007 و2015. كما تظهر النسبة المئويّة للزيادة ما بين السنتين القصوتين.

شكل رقم 4أ و4ب



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

ويبيّن الشكل (4ب) بوجه الخصوص أنّه باستثناء المناطق التي بلغت فيها معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي حدّ الإشباع، مثل أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، فإنّ المنطقة العربيّة

7 تُظهر الإحصاءات التي ينشرها معهد اليونسكو للإحصاء أنّ عدد طُلّاب التعليم الثانوي في سورية انخفض بين العامين 2012 و2013 إلى 156,843 تلميذاً. كما تُظهر الإحصاءات نفسها أنّ عدد طلبة التعليم العالي ازداد سنوياً بما معدّله 33,743 طالباً ما بين 2002 و2011، أي في العقد الذي سبق بدء الأحداث الأليمة التي شهدتها سورية، ولم يتجاوز 41,000 في العام 2010؛ ثمّ ازداد ما معدّله 75,388 طالباً ما بين 2012 و2014؛ وبلغت الزيادة 131,952 بين العامين 2013 و2014؛ الأمر الذي يدلّ من جهة على أنّه حصل تفريغٌ نسبيّ للتعليم الثانوي الذي فقد في سنة واحدة حوالي 28 في المائة من عديده إن بسبب النزوح أو بسبب المخاطر الأمنيّة أو غير ذلك، بينما حصل تهاقنٌ على التعليم العالي، يُمكن أن يُفسّر جزءٌ منه على الأقلّ بالمنافع الجانبيّة المتعلّقة بالأحداث، والذي أدّى إلى ازدياد عدد طلبة التعليم العالي حوالي 20 في المائة في سنة واحدة.

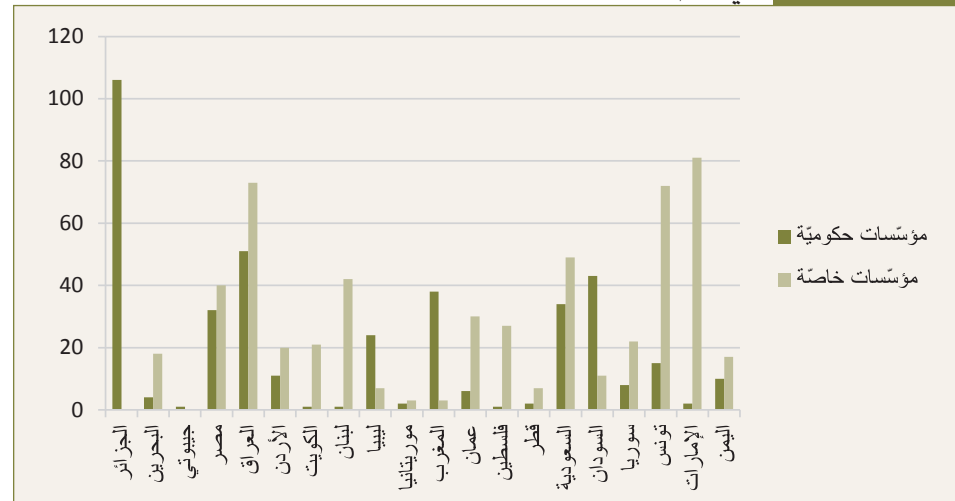
شهدت أقل نسبة زيادة لالتحاق الطلبة على الرغم من أنها شهدت ازدياداً سكانيًا كبيراً نسبةً إلى سائر مناطق العالم. فقد سجّلت في الدول النامية إجمالاً زيادة بلغت 215 في المائة بينما لم تبلغ الزيادة في المنطقة العربيّة سوى 120 في المائة. ويدلّ ذلك على أنّ معظم الدول العربيّة زالت بحاجة إلى توسّع كمّي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي إذا ما أرادت أن تتخذ موقفاً مناسباً بين الأمم والشعوب تحت ظلال العولمة وفي إطار مجتمع واقتصاد المعرفة. ويتطلّب ذلك خططاً ومعالجات إذا ما أردنا ألاّ يتمّ على حساب المواءمة مع احتياجات التنمية من جهة ومتطلّبات الجودة من جهة ثانية.

### خامساً - دور ازدياد عدد المؤسسات في توفير فرص الالتحاق

شهدت المنطقة العربيّة في مطلع الألفية الثالثة ازدياداً في عدد مؤسسات التعليم العالي لم يسبق له مثيل، بفعل اعتماد دول المنطقة منذ العقد الأخير من القرن العشرين سياسات انفتاح وتشريعات سمحت للقطاع الأهلي والخاص، الوطني والأجنبي، بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي أو فروع لمؤسسات كانت قائمة، منها ما لا يبغى الربح ومنها ذو طابع استثماري. ولا تتوافر اليوم أيّ قاعدة كاملة للمعلومات المتناسقة حول أعداد هذه المؤسسات، وأنواعها، وتبعياتها، والبرامج التي تقدّمها، وأعداد الطلبة فيها، وما إلى ذلك من أمور تسمح برسم صورة واضحة عن مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي. ويعرض الشكل (5) الأعداد التقريبية لمؤسسات التعليم العالي الحكوميّة والخاصّة<sup>8</sup> في الدول العربيّة في العام 2017.

الأعداد التقريبية لمؤسسات التعليم العالي الحكوميّة والخاصّة في الدول العربيّة في العام 2017.

شكل رقم 5



المصدر: المواقع الإلكترونية\* لوزارات التعليم العالي في الدول العربيّة ومصادر أخرى\*\*.

\*تعتبر المُعطيات التي يستند إليها هذا الشكل تقريبية نظراً إلى أنّ هناك في بعض الدول مؤسسات للتعليم العالي لا تُدرج على نحو عام في إحصاءات الوزارات المعنية، مثل كليات أو معاهد المعلمين العليا. يُذكر تقريراً لليونسكو (الأمين، 2009) مثلاً أنّ عدد الجامعات كان في العام 2009 في المنطقة العربيّة 398 جامعة وأنّ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي كان 1139 مؤسسة.

\*\* - <http://data.uis.unesco.org/>

- <http://www.webometrics.info/en>

- World Bank. World Development Indicators. [http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=SP.POP.TOTL&id=1ff4a498&report\\_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y](http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=SP.POP.TOTL&id=1ff4a498&report_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y)

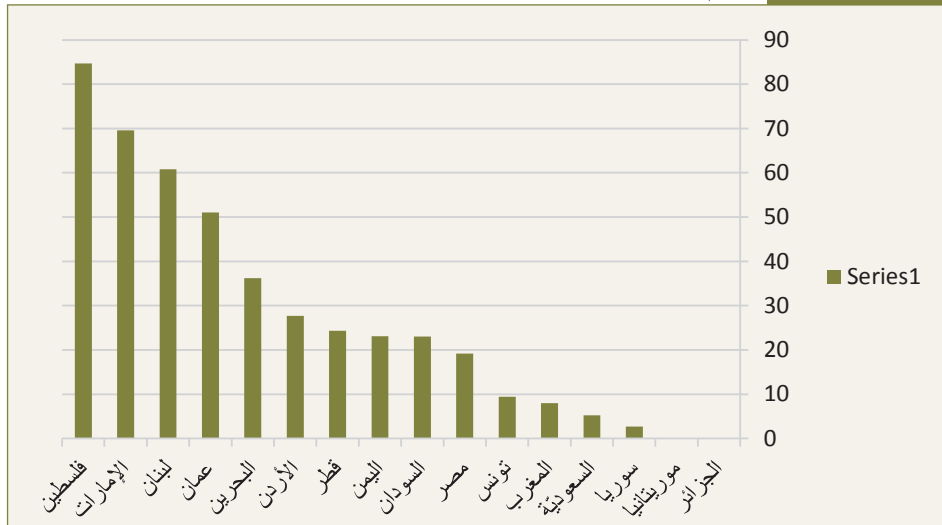
8 نستخدم مُصطلح المؤسسات الخاصّة للدلالة على ما يسمّى في بعض الدول المؤسسات الأهلية، أي التي لا تبغي الربح، والمؤسسات الاستثمارية.



ويُظهر هذا الشكل التفاوت الكبير بين الدول العربية في ما يخصّ نُظم التعليم العالي ومدى انتشار مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية. مثلاً، ثمة في لبنان جامعة حكومية واحدة، لكنّها ذات فروع عديدة، وتَسْتَقْبِلُ ما يقارب 40 في المائة من طُلّبة الجامعات في لبنان، بينما يلتحق سائر الطلبة في 42 جامعة ومعهداً عالياً متخصصاً. أمّا في الجزائر فيتوزّع طُلّبة التعليم العالي ما بين 50 جامعة و56 كلية ومعهداً عالياً جميعها حكومية. وفي تونس جميع الجامعات حكومية بينما لا يرخّص القطاع الخاصّ إلا لإنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة. وفي المغرب هناك شبه غياب للقطاع الخاصّ بينما يفوق عدد الكليات والمعاهد العليا المتخصصة الحكومية عدد الجامعات. وفي العراق، على الرّغم من وجود 51 جامعة حكومية بعضها حديثة الإنشاء، فقد رُخِّصَ لعددٍ كبير من الجامعات والكليات المتخصصة. أخيراً، تنفرد الإمارات العربية المتّحدة بالعدد الكبير من المؤسسات الخاصة التي تتوجّه على نحو عامّ إلى أبناء الوافدين المُقيمين في الدولة بدافع العمل.

وتُشير المعلومات المتوافرة إلى أنّ المؤسسات المنشأة حديثاً لا تزال هامشية من حيث أعداد الطُلّبة المُلتحقين بها. فالجمود النسبي في معدّلات الالتحاق الخامّ للطلّبة في التعليم العالي ما بين 1999 و2015، في ما عدا بعض الدول (مثل السعودية) يشير إلى أنّ الفرص التعليمية الإضافية التي وفّرتها مؤسسات التعليم العالي العريقة والمُستحدّثة (أي ما يقارب ستّة ملايين فرصة) لم تؤدّ إلى ارتفاع ملموس في معدّلات الالتحاق، لكنّها امتصّت بعض الزيادة السكّانية لفئة الشباب الذين أنهُوا مرحلة التعليم الثانوي في الفترة المعنيّة. ويَعرَضُ الشكل (6) حصّة مؤسسات التعليم الخاصة من الطُلّبة المُلتحقين بالتعليم العالي في العام 2015 في الدول التي تتوافر حولها المُعطيات الإحصائية.

شكل رقم 6 نسبة الطُلّبة المُلتحقين بمؤسسات التعليم الخاصة في بعض الدول العربية في العام 2015.



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

إذا أخذنا عدد  
سكّان المنطقة  
العربية مقارنةً  
بعدد سكّان  
الولايات المتّحدة  
ودول أوروبا  
الوسطى  
والشرقية، لوجدنا  
أنّ الدول العربية  
بحاجة إلى إنشاء  
ما لا يقل عن ألفي  
مؤسسة جديدة  
للتعليم العالي

ويُظهر هذا الشكل أنّنا إذا استثنينا فلسطين، حيث هناك جامعة واحدة تُعتبر حكومية كما أنّ سائر الجامعات التي ترعاها وتمولّها السلطة الفلسطينية تُعتبر خاصة لأنّ إدارتها مستقلة



عن السلطة، وإذا استثنينا أيضاً الجامعات الخاصّة في الإمارات العربيّة المتّحدة وفي قطر التي تخدم على نحوٍ أساسيّ أبناء العمّالة الوافدة، لوجدنا أنّ هناك سبع دول عربيّة لا غير تؤدّي فيها الجامعات الخاصّة التعليم لنسبة ملحوظة من طلبة التعليم العالي. وقد أتى ترتيب هذه الدول في العام 2015 كالآتي، علماً أنّ هناك ثبات زمنيّ نسبيّ في النسب المعنيّة: لبنان (60,8) في المائة)، عُمان (51 في المائة)، البحرين (36,2 في المائة)، الأردن (27,7 في المائة)، اليمن (23,1 في المائة)، السودان (23 في المائة)، ومصر (19,2 في المائة).

يُستفاد من المعطيات المتوافرة أنّ الدول التي تشهد أعلى نسبٍ من الالتحاق في الجامعات الخاصّة هي ذاتها التي بادرت إلى الترخيص لمؤسّسات للتعليم العالي، جامعات وكليات ومعاهد عليا، على نطاقٍ واسعٍ وحيث يغلب فيها إجمالاً عدد المؤسّسات الخاصّة عدد المؤسّسات الحكوميّة، باستثناء السودان حيث عدد الجامعات الخاصّة متدنٍ نسبةً إلى الجامعات الحكوميّة بينما ترتادها نسبة ملحوظة من الطلبة. أمّا في السعوديّة وتونس على سبيل المثال، فعلى الرّغم من توافر عدد كبير من مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة، إلّا أنّها لم تستقطب حتّى الآن أعداداً كبيرة من الطلبة.

ويُمكن ههنا التساؤل حول إذا ما كانت الطفرة في مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة توازي التوجّهات العالميّة في هذا المجال.

يعرض الشكل (7) معدّل عدد السكّان لكلّ مؤسّسة تعليم عالٍ في كلّ من الدول العربيّة وبعض مجموعات الدول المختارة. ويظهر هذا الشكل ما يأتي:

معدّل عدد السكّان لكلّ مؤسّسة تعليم عالٍ في كلّ من الدول العربيّة وبعض مجموعات الدول المختارة في العام 2015.

شكل رقم 7



المصدر: تقديرات البنك الدولي لعدد السكّان؛ وبيومتركس لعدد مؤسّسات التعليم العالي.

— إذا أخذنا بالاعتبار عدد سكّان المنطقة العربيّة مُقارنَةً بعدد سكّان الولايات المتّحدة الأميركيّة (أقلّ بنحو 17 في المائة من سكّان المنطقة العربيّة)، ودول أوروبا الوسطى والشرقيّة (أقلّ بنحو 51 في المائة)، لوجدنا أنّ الدول العربيّة بحاجة إلى إنشاء ما لا يقلّ عن ألفي مؤسّسة جديدة للتعليم العالي.

— تظهر الحاجة إلى إنشاء مثل هذه المؤسّسات في معظم الدول العربيّة باستثناء البحرين، ولبنان، والإمارات العربيّة المتّحدة، وعُمان، وتونس، التي تشهد تخمة في عدد مؤسّسات التعليم العالي، وفلسطين، والكويت اللّتين تبدوان الأقرب إلى المرّجى.

– قد يُقال إنَّ توافُر جامعات عملاقة في مصر وسورية مثلاً، أو إنَّ توافُر مؤسَّساتٍ للتعليم العالي لا تدخل في نطاق الإحصاءات الموجودة، يفسِّران العدد الضئيل من مؤسَّسات التعليم العالي المحصَّية في البلدان المعنيَّة. لكنَّ لا يُمكن لذلك إلا أن يفسَّر جزئياً الأرقام المذهلة والمُثيرة للقلق في ما يتعلَّق بمستقبل المنطقة العربيَّة التي يكشف عنها الجدول رقم 10 لناحية تدنِّي الفرص التعليميَّة المُتاحة في عددٍ كبير من الدول العربيَّة مع أنَّ جهوداً محسوسة قد بُدلت في دولٍ عدَّة لنشر مؤسَّسات التعليم العالي خارج المُدن الكبرى.

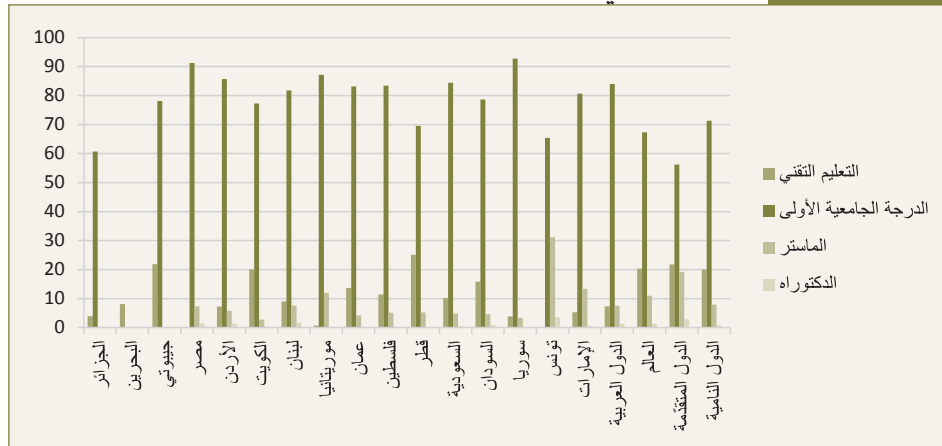
### سادساً – توزُّع الطلَّبة على مستويات التعليم العالي

ليس هناك معايير عالميَّة يُمكن تعميمها على جميع الدول بشأن النُّسب المِثاليَّة أو المستحبَّة لتوزيع طلبة التعليم العالي ما بين التعليم التقني والتعليم الجامعي. قد يذكر البعض ما كانت تعتمد به بعض الدول ذات التخطيط المركزي بشأن توجيه خريجي التعليم الثانوي إلى النُّوعين من التعليم (مثلاً، 70 في المائة إلى التعليم الجامعي و30 في المائة إلى التعليم التقني، أو العكس). ذلك يتطلَّب معرفة دقيقة باحتياجات أسواق العمل، الداخلية عادةً، من التقنيِّين من جهة، ومن أصحاب المؤهَّلات الجامعيَّة من جهة أخرى. وقد يكون التخطيط لتوجيه الطلَّبة وقبولهم في برامج التعليم العالي المُختلفة التوجُّه (تقنيٍّ أو جامعيٍّ) لا يزال مُمكناً في بعض الميادين المهنيَّة، مثل المهن التربويَّة والطبيَّة والهندسيَّة وغيرها، بناءً على حاجات سوق العمل المحليَّة. لكنَّ المسألة تصبح أكثر تعقيداً في إطار العولمة وفتح أسواق العمل على بعضها وما تودِّي إليه من حراك مهنيٍّ عبر الحدود.

ويستفاد من الشكل (8) ما يأتي:

معدَّلات الانتساب إلى التعليم العالي بالنُّظر إلى المستوى الدراسي بناءً على التصنيف الدوليِّ المقنن للتربية.

شكل رقم 8



تشكُّل النسبة  
المتدنيَّة جداً  
للطلَّبة المُلتحقين  
بمستوى الدكتوراه  
في أغليَّة الدول  
العربيَّة ضعفاً  
موصوفاً في  
منظومة التعليم  
العالي، فمن  
المُتعارف عليه  
عالمياً أن تحقيق  
التنمية الشاملة،  
بما في ذلك سدَّ  
حاجات التعليم  
العالي إلى كفاءات  
من مستوى  
الدكتوراه، يتطلَّب  
أن يكون حوالي  
3% من طلبة  
التعليم العالي  
مُلتحقين بدرجة  
الدكتوراه

1- تتراوح نِسب المُلتحقين بالتعليم التقنيِّ العالي ما بين أقلَّ من 1 في المائة و25،1 في المائة. ويُمكن تقسيم الدول العربيَّة إلى ثلاث مجموعات كالتالي: (أ) مجموعة الدول التي تشهد التحاقاً يوازي المعدَّلات العالميَّة (قطر، جيبوتي، الكويت)؛ (ب) مجموعة الدول التي تشهد التحاقاً متوسطاً نسبياً يتراوح ما بين 15،8 في المائة و10،2 في المائة (السودان، عمان، فلسطين، السعودية)؛ (ج) مجموعة الدول التي تشهد التحاقاً منخفضاً أو شبه غائب

يبقى السؤال قائماً حول مدى وعي القيمين على التعليم العالي في الدول العربية بالإشكاليات التي تحيط بهذه المسألة ومدى ملاءمة السياسات المعتمدة مع متطلبات التنمية والرشد في استخدام الموارد المتاحة

بالتعليم التقني العالي (سائر الدول التي تتوافر عنها المعطيات الإحصائية).

2- يتواجد المُلتحقون بالتعليم العالي بشكلٍ كثيفٍ في مستوى الشهادة الجامعية الأولى حيث يبلغ الوسيط 81,8 في المائة، والمعدّل العام 84 في المائة ويشكّل 16,7 في المائة أعلى من المعدّل العالمي و 27,8 في المائة أعلى من معدّل الدول المتقدّمة.

3- لا يلتحق بمستوى الماستر سوى 7,5 في المائة من الطلّبة، أي أقلّ بنحو 3,5 في المائة من المعدّل العالمي وبنحو 11,7 في المائة من معدّل الدول المتقدّمة. ويعود الارتفاع النسبي لهذا المعدّل في تونس وموريتانيا على نحو أساسي إلى اعتماد هاتين الدولتين نظام الثلاث سنوات للشهادة الجامعية الأولى واعتبار السنّتين اللّتين تليها من مستوى الماستر.

4- تشكّل النسبة المتدنيّة جداً للطلّبة المُلتحقين بمستوى الدكتوراه في أغلبيّة الدول العربيّة ضِعفاً موصوفاً في منظومة التعليم العالي. فمن المُتعارف عليه عالمياً أنّ تحقيق التنمية الشاملة، بما في ذلك سدّ حاجات التعليم العالي إلى كفاءات من مستوى الدكتوراه، يتطلب أن يكون حوالي 3 في المائة من طلبة التعليم العالي مُلتحقين بدرجة الدكتوراه. وتشير المعطيات الواردة في الشكل (8) أنّ وحدها تونس تلبّي هذا المطلب، يتبعها على التوالي لبنان (1,7 في المائة)، ومصر (1,5 في المائة)، والأردن (1,3 في المائة). وإذا اعتبرنا الفرق بين معدّل الدول المتقدّمة (2,8 في المائة) ومعدّل الدول العربيّة (1,3 في المائة) نظراً إلى عدد الطلّبة المُلتحقين بالتعليم العالي في العام 2015، لوجدنا أنّه كان على جامعات الدول العربيّة استقطاب حوالي 160 ألف طالبٍ إضافيٍّ في برامج الدكتوراه لتخريج ما مجموعه حوالي مئة ألف طالبٍ يحملون الدكتوراه في كلّ سنة.

يبقى السؤال حول مدى وعي القيمين على التعليم العالي في الدول العربية بالإشكاليات التي تحيط بهذه المسألة ومدى ملاءمة السياسات المعتمدة مع متطلبات التنمية والرشد في استخدام المَوارِد المُتاحة. مثلاً، يُعزى عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم التقني إلى النظرة الدونيّة للمجتمع نحو هذا النوع من التعليم والتهاؤت على البرامج الجامعية من أجل الحصول على الشهادة واللّقب، بينما يقومون بعد التخرّج بأعمالٍ لا تتطلب هذا المستوى من التعليم وقد تكون غريبة كلياً عن الاختصاص الذي يحملون فيه شهادة.

أمّا مهمّة تطوير المعرفة والتجّد باستخداماتها، التي لا يُمكن أن تتحقّق إلّا من خلال برامج الدراسات العليا ولاسيّما الدكتوراه، فإنّها تتطلب أن تتجاوز نسب الانتساب إلى مرحلة الدراسات العليا 10 في المائة على الأقلّ من مجمل طلبة التعليم العالي. وهذا ما ليس حاصلًا في الوقت الحاضر في أيّ دولة عربيّة (إذا استثنينا تونس والإمارات العربيّة المتّحدة للأسباب المذكورة أعلاه). من جهة ثانية، فإنّ التنمية المُجتمعيّة الشاملة والمتكاملة والانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلبان توافر كتلة حرجة من أصحاب الكفاءات العليا في جميع ميادين المعرفة. وإذا ما نظرنا إلى المُجتمعات المتقدّمة تقانياً، لوجدنا أنّ حَمَلَة الدكتوراه يشكّلون ما معدّله 1,3 في المائة من مجمل الشرائح العُمريّة المَعنيّة. وهذا يعني على الأقلّ معدّلات التحاق بالتعليم العالي ككلّ تتجاوز 50 في المائة، ومعدّلات التحاق بالدراسات العليا لا تقلّ عن 10 في المائة من هؤلاء، منهم ما لا يقلّ عن 2-3 في المائة بمستوى الدكتوراه. ولعلّ بعض الدول العربيّة تعوّض هذا النقص من خلال ابتعاث بعض مواطنيها إلى الخارج لمُتابعة الدراسة في المراحل المتقدّمة أو سفر أبنائها من تلقاء أنفسهم لهذا الغرض. ولكنّ ذلك يبقى غير كافٍ كما سنرى من بعض الأمثلة لاحقاً.

## المسألة الثانية: المواءمة مع احتياجات التنمية وأسواق العمل

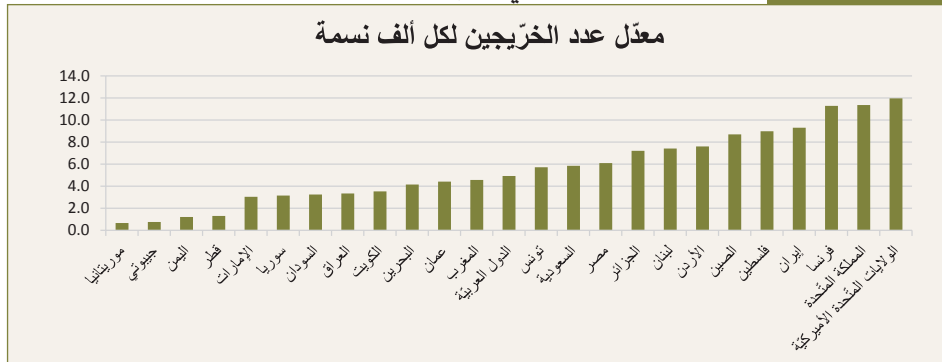
- يتطلب تقييم مواءمة التعليم العالي مع احتياجات التنمية ومتطلبات عالم العمل توافراً مُعطيات أساسية ولاسيما ما يأتي:
- أ - سهولة انخراط خريجي التعليم العالي في عالم العمل؛
  - ب - مدى العلاقة ما بين برنامج الدراسة الذي أكمله الخريج والعمل الذي يقوم به بعد التخرج؛
  - ج - الرضى الوظيفي للخريجين؛
  - د - معدلات البطالة واستخدام الخريجين في أعمال لا تتطلب المؤهلات العالية التي يملكونها؛
  - هـ - تأثير التعليم العالي على التقدم الوظيفي والإنجازات المهنية؛
  - و - رأي عالم العمل بمؤهلات الخريجين وكفائاتهم.

ويتطلب ذلك بالطبع إجراء دراسات ميدانية لجمع المعلومات اللازمة من الخريجين وغيرهم. كما يتطلب معرفة دقيقة بعالم العمل نفسه، وبخاصة القطاعات التي تتطلب مؤهلات من مستوى التعليم العالي وفرص العمل التي يُتيحها كل منها. لكن في ظل غياب مثل هذه المُعطيات، كما هي الحال في ما يخصّ الدول العربية بشكل عام، يبقى للمرء أن يعالج هذه المسألة من خلال مقاربات غير مباشرة. وقد اعتمدنا لذلك ما توافر من مُعطيات حول التحاق الطلبة في اختصاصات التعليم العالي وحول نسب الخريجين في هذه الاختصاصات، علماً نجد في ذلك معلومات مفيدة لاستشراف أحوال التعليم العالي في هذا الميدان.

### أولاً - أعداد الخريجين نسبةً إلى عدد السكان

يتطلب تسير عجلة الحياة في المجتمع وتلبية احتياجات التنمية وجود كتلة حرجية من الاختصاصيين الذين تعدّهم عادةً مؤسسات التعليم العالي. وعلى الرغم من أنه يتعدّر على المرء وضع معايير ذات مصداقية عالية تصلح لكلّ الدول، نظراً إلى أنّ لكلّ دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقدراتها المالية التي تحدّد بشكل كبير احتياجاتها من أصحاب الكفاءات العليا، إلا أنه يمكن مقارنة هذا الأمر من خلال مقارنة واقع الدول العربية من حيث أعداد خريجي التعليم العالي مع واقع دول أخرى. وفي هذا الإطار، يعرض الشكل (9) معدّل عدد خريجي التعليم العالي لكلّ ألف من السكان في كلّ من الدول العربية وبعض الدول المختارة في العام 2015 الذي يُظهر ما يأتي:

شكل رقم 9  
معدّل عدد خريجي التعليم العالي لكلّ ألف من السكان في كلّ من الدول العربية وبعض الدول المختارة في العام 2015.



المصدر: تقديرات البنك الدولي في ما يخصّ عدد السكان؛ معهد اليونسكو للإحصاء في ما يخصّ عدد الخريجين.

التنمية المجتمعية  
الشاملة  
والمُتكاملة  
والانتقال إلى  
الاقتصاد القائم  
على المعرفة،  
يتطلبان توافر  
كتلة من أصحاب  
الكفاءات العليا  
في جميع ميادين  
المعرفة. وإذا  
ما نظرنا إلى  
المجتمعات  
المتقدمة  
تكنولوجياً، لوجدنا  
أنّ حملة الدكتوراه  
يشكلون 1.3 %  
من مجمل الشرائح  
العمرية المعنية

- تُخرِّج الدول الصناعيّة الثلاث (فرنسا، والمملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة الأميركيّة)، التي اتّخذت مثلاً سنويّاً، ما يُعادل 11 إلى 12 في الألف نسبةً إلى عدد السكّان؛
- تقترب إيران (9.3 في الألف) والصين (8.7 في الألف) إلى درجةٍ ما من هذا المعدّل، كما تقترب منه فلسطين وحدها من بين الدول العربيّة (9 في الألف)؛
- يأتي الأردن (7.6 في الألف)، ولبنان (7.4 في الألف)، والجزائر (7.2 في الألف) في المنزلة الثالثة؛ تليها مصر (6.1 في الألف)، والسعوديّة (5.9 في الألف)، وتونس (5.7 في الألف)؛
- يبلغ المعدّل العامّ للدول العربيّة 4.9 في الألف، أي أقلّ من 50 في المائة من المعدّل المتوقّع؛
- يتراوح معدّل الدول العربيّة الاثنتي عشرة الأخرى ما بين 4.6 في الألف (المغرب) و 0.7 في الألف (موريتانيا).

ويُظهِر كلّ ذلك أنّ مؤسسات التعليم العالي في الدول العربيّة لا تُخرِّج سنويّاً الأعداد الكافية من الاختصاصيّين لتسيير عجلة الحياة وتأمين احتياجات التنمية والرفعيّ المجتمعي، بغضّ النظر عن ميادين اختصاص هؤلاء الخريجين.

### ثانياً - توزيع الطلّبة على ميادين الاختصاص

من المسلّم به أنّ كلّ مجتمع بحاجة إلى كتل كافية من الاختصاصيّين في ميادين التربية والصحة والهندسة والإدارة لتسيير مؤسساته والاستجابة لاحتياجاته الخدمية والتنموية في هذه المجالات وغيرها. كما أنّ كلّ مجتمع بحاجة إلى اختصاصيّين في سائر الميادين للقيام بمهام التطوير. وتدلّ المُعطيات الإحصائيّة المُتوافرة لدى معهد اليونسكو للإحصاء على أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في ما بين الدول العربيّة في معدّلات انتساب الطلّبة إلى برامج التربية. فبينما تتراوح هذه المعدّلات ما بين 0 في المائة و 7.2 في المائة في كلّ من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ولبنان، وعمّان، وقطر، وتونس، والإمارات، والمملكة العربيّة السعوديّة، ترتفع هذه المعدّلات إلى ما بين 13.7 في المائة و 27 في المائة في مصر، والأردن، وفلسطين.

من هنا، يُمكن التساؤل عمّا إذا كانت منظومات التعليم العالي في المنطقة العربيّة تؤمّن إعداد الأعداد الكافية من المعلّمين وسائر اختصاصيّ التربية لرُفد قطاع التعليم بما يحتاجه من موارد بشرية عالية المؤهّلات. ففي لبنان مثلاً هناك فائض في أعداد المعلّمين، وفي الوقت نفسه ثمة نقص في أعداد المعلّمين الذين يحملون مؤهلاً تربويّاً؛ بينما يبدو أنّ هناك تضخّماً في أعداد المُنتسبين إلى برامج التربية في بعض الدول على حساب البرامج التعليميّة الأخرى يُوَدّي إلى مخزون فائض من المعلّمين مثلاً في كلّ من فلسطين، والأردن، ومصر.

وتدلّ تمارين المُحاكاة على أنّ الأنظمة التربوية بحاجة بشكل عامّ إلى أن يخصّص ما لا يقلّ عن 5 في المائة من كلّ شريحة عمريّة لأغراض تأمين الحاجات الأساسيّة للنظام التربوي. وإذا ما طبّقنا هذه المُعادلة على معدّلات الانتساب إلى برامج التربية في الدول العربيّة، اتّضح لنا الخلل في إعداد المعلّمين وسائر العاملين في التربية، وظهرت الحاجة إلى التصويب في معظم الدول العربيّة التي تتوافر عنها المُعطيات الإحصائيّة.

وتُظهر الحاجة إلى توسّع كبير في الالتحاق ببرامج التربية والتعليم في دول مثل جيبوتي وموريتانيا وقطر والسودان وسورية واليمن والمغرب والجزائر وتونس والإمارات، بينما تظهر

9 رمزي سلامة، تقرير حول تحليل الاقتصاد السياسي لقطاع التعليم العامّ في لبنان، واشنطن، البنك الدولي (باللغة الانكليزيّة)، 2017.

مؤسسات التعليم  
العالي في الدول  
العربيّة، لا تُخرِّج  
سنويّاً الأعداد  
الكافية من  
المختصّين لتسيير  
عجلة الحياة،  
وتأمين احتياجات  
التنمية والرفعيّ  
المجتمعي، بغضّ  
النظر عن ميادين  
اختصاص هؤلاء  
الخريجين

بعض التُّخمة بالالتحاق بمثل هذه البرامج في فلسطين والأردن، ويظهر أنّ مصر والسعودية قد وجدتا التوازن ما بين الحاجة إلى معلمين واختصاصيين تربويين مؤهلين وأعداد الطلبة المُلتحقين ببرامج التربية التي توفرها مؤسسات التعليم العالي، بينما كانتا في السابق تُعانيان من تضخّم في أعداد المُلتحقين ببرامج التربية.

ما قيل أعلاه عن ميدان التربية يصلح أيضاً لميدان الطبّ والعلوم الصحيّة، حيث يُمكن التساؤل عمّا إذا كانت منظومة التعليم العالي في كلّ بلد تؤمّن إعداد الأعداد الكافية من الأطباء والممرضات وأطباء الأسنان والصيدليين وسائر الاختصاصيين في الميادين الطبيّة بناءً على المعايير الدولية أو ما يتقارب منها.

نظراً لما حدّته منظمة الصحة العالميّة بشأن الحد الأدنى من الأطباء والقابلات القانونيات والممرضين والممرضات لكلّ ألف نسمة والبالغ 4.45 شخصاً<sup>10</sup>، يتبيّن من الإحصاءات التي تنشرها منظمة الصحة العالميّة ما يلي:

- ينعم كلّ من الأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمّان وقطر والسعودية وتونس والإمارات بأعداد كافية أو مقبولة من الأطباء والممرضين، بينما تتوزّع الدول الأخرى ما بين تلك التي هي بحاجة إلى بذل جهود مكثّفة لرفع نسبة الأطباء والممرضين لكلّ ألف نسمة لتصل إلى المستوى الذي حدّته منظمة الصحة العالميّة (جيبوتي؛ مصر؛ العراق؛ موريتانيا؛ المغرب؛ اليمن) وتلك التي تقرب من هذا المستوى (الجزائر؛ البحرين؛ السودان؛ سورية).
- حقّق كلّ من العراق والكويت وليبيا والمملكة العربيّة السعوديّة والسودان تقدّماً ملحوظاً في عدد الطاقم الطبيّ ما بين العام 2005 والعام 2015، بينما سجّلت بعض الدول الأخرى إمّا تقدّماً طفيفاً أو تأخراً طفيفاً أو ملحوظاً في هذه الأعداد (مثلما هي حال البحرين والإمارات)، بحيث لم تُجارِ الزيادة في أعداد هذه الطواقم الزيادات السكّانيّة. ويبدو من المُعطيات المتوافرة أنّ نسبة المُلتحقين ببرامج الطبّ والصحة يجب ألا تقلّ عن حوالي 10 في المائة لتأمين الحد الأدنى من الأطباء والممرضين في الدول القريية من المعيار الذي حدّته منظمة الصحة العالميّة ويتعيّن أن يفوق ذلك على نحو ملحوظ في الدول المتخلفة عن الركب في هذا الميدان.
- يلفت الانتباه الفائض في أعداد الصيادلة في الأردن وسورية ولبنان مع ظهور انكماش في هذا الفائض بين العام 2005 والعام 2015.

بالخلاصة، يمكن القول إنّهُ ليس من شأن معدّلات الالتحاق المُلاحَظة حالياً في اختصاصات الطبّ والعلوم الصحيّة في معظم الدول العربيّة تأمين الأطباء وسائر أصحاب الاختصاصات الطبيّة بالقدر الكافي لسدّ الاحتياجات الصحيّة للمجتمعات العربيّة التي يعاني معظمها من نقص فادح في الاختصاصيين في الميدان الطبيّ بالنظر إلى المعدّلات العالميّة، إن لم نقلّ مُقارنَةً بالدول الصناعيّة المتقدّمة. ما يعني عدم قدرة منظومة التعليم العالي على ضخّ عالم الصحة بالاختصاصيين بالعدد المُلائم والتنوّع الكافي لسدّ الاحتياجات في ميادين العمل الصحيّة المُختلفة.

الآفت في ما يخصّ الاختصاصات الهندسية، أنّ مصر والمملكة العربيّة السعوديّة تسجّلان معدّلات انتساب متدنيّة نسبةً إلى غيرهما من الدول (مصر: 8.5 في المائة؛ السعوديّة: 6.4 في

ثمة نقص دونما شك في عدد من الدول العربيّة في معدّلات الانتساب إلى برامج العلوم البحتة وعلوم الحياة والرياضيات وتطبيقاتها من علوم الحاسوب وغيرها، لمصلحة برامج الآداب والفنون والعلوم الاجتماعيّة والشريعة والقانون وإدارة الأعمال

10 World Health Organization (2016). *Global strategy on human resources for health: Workforce 2030*. Geneva: WHO.



المائة) بينما بلغ وسيط الدول العربية التي توافرت حولها المُعطيات الإحصائية في العام 2015 نحو 15.6 في المائة، ولا شك بأن الحاجة في هاتين الدولتين إلى مهندسين في مختلف ميادين الهندسة تفوق حاجة دول أخرى إلى مثل هؤلاء الاختصاصيين ليس في ميدان النفط ومشتقاته فقط بل بفعل الحاجة أيضاً إلى القيام بمشاريع إنشائية كبيرة على نطاق واسع وتوافر الأموال التي تسمح بذلك. وليس لجوء دول الخليج إلى العمالة الوافدة سوى الدليل على عدم استطاعة منظوماتها التعليمية، بما في ذلك منظومة التعليم العالي، الاستجابة لاحتياجاتها التنموية من موارد بشرية ذات مؤهلات عالية، إن بسبب ندرة الفرص التعليمية المتاحة أو بسبب عزوف الشباب عن الاستفادة من هذه الفرص.

من ناحية أخرى، مما لا شك فيه أيضاً أن هناك نقصاً في عدد من الدول العربية في معدلات الانتساب إلى برامج العلوم البحتة وعلوم الحياة والرياضيات وتطبيقاتها من علوم الحاسوب وغيرها، لمصلحة برامج الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والشريعة والقانون وإدارة الأعمال. لكن إبداء أي رأي مُستنير بهذا الشأن يتطلب معرفة أشد دقة بكل من هذه الميادين على حدة. لكن أن تتخطى معدلات الانتساب إلى هذه الميادين 50 في المائة من مجمل المُلتحقين بالتعليم العالي أمر يدعو إلى الشك في مؤاممة أعداد الطلبة مع احتياجات تسيير عجلة الحياة في الدول ومع احتياجاتها التنموية، مع علمنا بعدم تنوع مجالات العمل بالدرجة الكافية وعدم وجود فرص عمل بالأعداد الكافية في الميادين التي تستقطب أغلبية الطلبة. أما الحاجة إلى مختصين في العلوم والتكنولوجيا فهي توازي الحاجة إلى مثل هؤلاء المختصين في ميادين التربية والصحة والهندسة، إذا ما كان طموح الدول العربية ردم الهوة العلمية مع العالم المتقدم صناعياً والانتقال من مجتمع مُستهلك للمعرفة إلى مجتمع مُنتج للمعارف والعلوم والتكنولوجيا. وهذا ما لا توفّره حالياً منظومات التعليم العالي في الدول العربية.

يبقى أخيراً ميدان العلوم الزراعية الذي يحتاج إلى دراسة خاصة بالنظر إلى انتقاد المعايير التي تحدّد مثلاً الحاجة إلى مهندسين زراعيين نسبةً إلى المساحات القابلة للاستثمار في الإنتاج النباتي أو الحيواني أو إلى الثروة الحرجية أو السمكية، أو الحاجة إلى أطباء بيطريين نسبةً إلى أعداد المواشي، وما إلى ذلك من أمور. بالنظر إلى التفاوت الكبير ما بين الدول العربية في ما يخص هذه الشؤون يتعيّن النّظر إلى هذه الاختصاصات لكل دولة على حدة. لكن المعلومات المتوافرة حول برامج الزراعة في الدول العربية تدلّ على قلة تنوعها لتغطية الاختصاصات المختلفة في الزراعة والتغذية وموقعها الهامشي في مؤسّسات التعليم العالي.

مهما يكن من أمر، وبصورة عامّة، على الرّغم عن الإنجازات التربوية التي حققتها بعض الدول العربية بخاصّة في ميداني الطب والهندسة، يتساءل المرء إذا ما كان التعليم العالي في الدول العربية يستجيب لمتطلبات التنمية ولاحتمياجات أسواق العمل ويؤمن الاختصاصيين اللّازمين لذلك في الميادين المختلفة.

### ثالثاً - توزيع الخريجين على ميادين الاختصاص

لا تتوافر مُعطيات حول ميادين اختصاص خريجي التعليم العالي سوى في نصف الدول العربية. لكن المُعطيات الإحصائية المتوافرة لدى معهد اليونسكو للإحصاء تؤكد على الأمور التالية:

يُشكل النقص  
الفادح في أعداد  
طلبة برامج التربية  
في معظم دول  
المنطقة العربية،  
وفي خريجي هذه  
البرامج التربوية،  
تهديداً لاستمرار  
تدني جودة  
التعليم في مراحل  
المختلفة



أ- هناك فروقات كبيرة بين الدول العربيّة في ما يخصّ توزيع الخريجين على ميادين الاختصاص. ويبدو ذلك بشكل واضح في الميادين جميعها ما عدا في الطبّ حيث تتقارب المعدّلات إجمالاً، مستقرّة في معظم الدول ما بين 4 في المائة و11 في المائة؛ كما تبدو في اختصاصات الزراعة التي لا تتخرّج منها إلا الأعداد القليلة.

ب- يُمكن قسمة المعدّلات الملحوظة في ميّدان التربية إلى ثلاث مجموعات كالتالي: المجموعة الأولى تشهد تضحّماً بمعدّلات الخريجين على حساب سائر ميادين الاختصاص (قطر، السعودية، فلسطين)، والمجموعة التي تُقابلها تشهد غياباً كلياً لخريجي التعليم العالي عن ميدان التربية (جيبوتي، موريتانيا) أو غياباً جزئياً (لبنان)، بينما تتكوّن المجموعة الثالثة من البلدان التي تقع معدّلات خريجها في التربية ما بين المجموعتين الأولتين (العراق، الأردن، المغرب، البحرين).

ت- تحتلّ معدّلات الخريجين في العلوم الاجتماعية والقانون والشريعة وإدارة الأعمال بشكلٍ شبه كامل مركز الصدارة في ما بين ميادين التخصص.

يبدو ممّا سبق أنّ مخرجات التعليم العالي ليست بعلاقة وثيقة بعالم العمل، حيث تضحّ مؤسسات التعليم العالي خريجين كثيراً ليست لديهم أفاق حقيقيّة للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل الداخلية إلى خريجين في اختصاصات عديدة لا تؤمّنهم مؤسسات التعليم العالي.

### المسألة الثالثة: تطويع تقانات المعلومات والاتّصال الحديثة في خدمة التعليم العالي ومُجتمع المعرفة

أوصى المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الذي دعت إليه اليونسكو في العام 1998، الدول جمعاء ومؤسسات التعليم العالي بالسعي إلى الإفادة المثلى من تقدّم تقانات المعرفة والاتّصال لتطوير وظائف التعليم العالي المختلفة وإحلال مجتمع المعرفة. وقد قامت إحدى المؤسسات المعنيّة بتصنيف الجامعات<sup>11</sup> بتصنيف ما يقارب 28 ألف مؤسسة تعليم عالٍ من مختلف دول العالم بناءً على المعايير الأربعة الآتية التي تتعلّق باستخدام هذه المؤسسات للشبكة العنكبوتية العالمية:

- أ- حجم صفحات موقع المؤسسة على الشبكة العالمية؛
- ب- انتشار موقع المؤسسة على صفحات أخرى من الشبكة بواسطة روابط خارجية؛
- ج- توافر نتائج فكرية مقنّنة الأشكال (.ppt; .doc; .ps; pdf) ومُتاحة للاطلاع على موقع المؤسسة؛
- د- مدى توثيق النّاتج الفكرية للمؤسسة في قواعد المعلومات العلميّة العامّة المُتاحة على الشبكة العنكبوتية<sup>12</sup>.

وبالإضافة إلى تقييم مدى تطويع مؤسسات التعليم العالي لتقانات المعلومات والاتّصال الحديثة في خدمة التعليم العالي ومجتمع المعرفة، يُمكن، من خلال تمحّص المعيارين الأخيرين استخراج بعض الاستنتاجات في ما يخصّ إسهام مؤسسات التعليم العالي في إنتاج المعرفة ونشرها على نطاقٍ واسع.

11 تصنيف ويبومترس: <http://www.webometrics.info/en>

12 يعتمد هذا المعيار على مسح النّاتج الفكريّ للمؤسسة المتوافر في (Google Scholar)، وذلك الذي تشير إليه (ScImago).

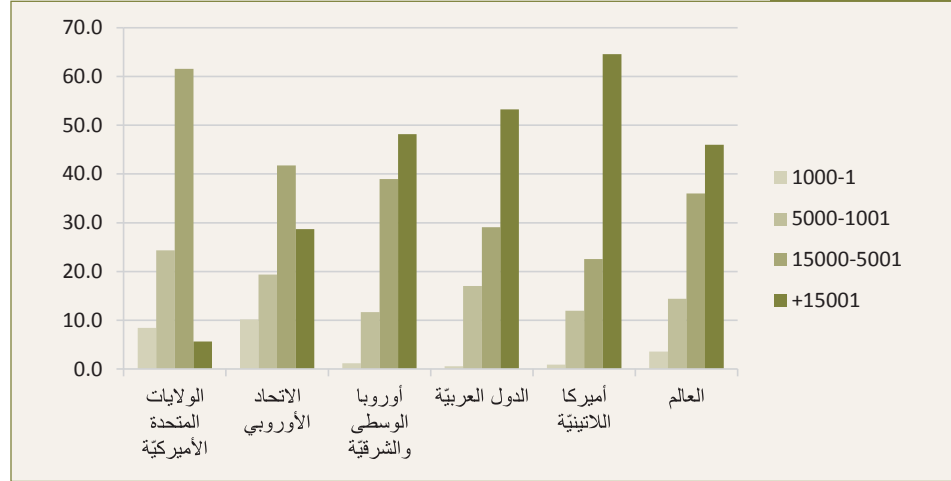
النقص الكبير  
في أعداد طلبّة  
الطبّ وسائر  
التخصّصات  
الصحيّة في  
أغلب دولنا، وفي  
خريجي هذه  
التخصّصات،  
يُشكّل تهديداً  
لجودة الخدمات  
الصحيّة الوقائيّة  
والعلاجيّة  
واستمراراً للجوء  
إلى العمالة الوافدة

## أولاً - موقع مؤسسات الدول العربية على التصنيف الدولي للشبكة العنكبوتية

يعرض الشكل (10) موقع مؤسسات الدول العربية على التصنيف الدولي للشبكة العنكبوتية في العام 2017 مقارنةً ببعض مناطق العالم الأخرى<sup>13</sup>. يستفاد من المعطيات المتوافرة في هذا المجال ما يأتي:

موقع مؤسسات الدول العربية على التصنيف الدولي للشبكة العنكبوتية مقارنةً ببعض مناطق العالم الأخرى.

شكل رقم 10



المصدر: <http://www.webometrics.info/en>

حقّق كلٌّ من العراق والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان تقدماً ملحوظاً في عدد الطّاقم الطّبيّ ما بين العام 2005 والعام 2015، بينما سجّلت بعض الدول الأخرى، إمّا تقدّماً طفيفاً أو تأخراً ملحوظاً في هذه الأعداد

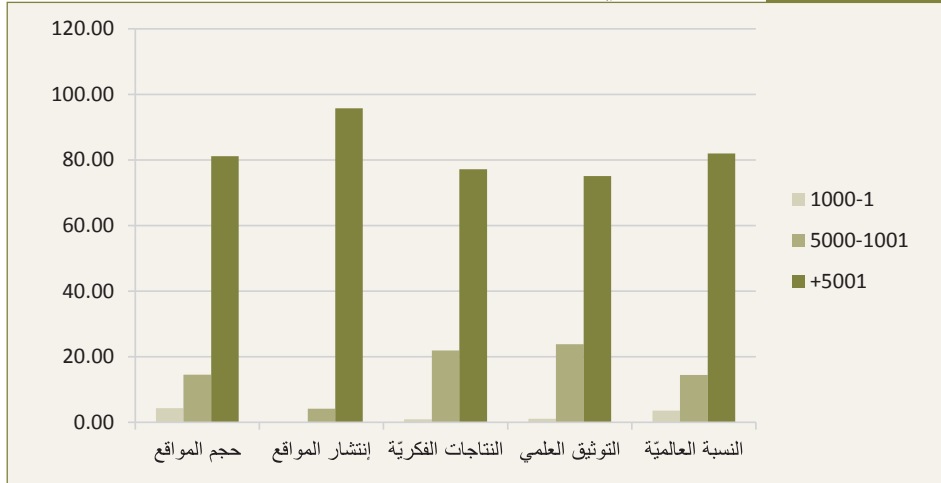
- تحتلّ مؤسسات الولايات المتحدة الأميركيّة مركز الصدارة في هذا التصنيف، بحيث يتواجد 275 منها بين الألف الأولى، بنسبة 8.4 في المائة من مجمل مؤسسات هذه الدولة، مقارنةً بنحو 3.6 في المائة لمُجمل مؤسسات العالم، بينما لا يتوافر في الفئة الأخيرة من المؤسسات التي تضمّ 12764 مؤسسة سوى 185 مؤسسة أميركيّة بنسبة 5.7 في المائة من مجمل مؤسسات هذه الدولة، مقارنةً بنحو 46 في المائة لمُجمل مؤسسات العالم؛ أي أنّ الأغلبية الساحقة من مؤسسات الولايات المتحدة الأميركيّة تتواجد من ضمن المؤسسات الخمسة عشر ألفاً الأولى.
- تلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي حيث يتواجد في الفئة الأولى 10.2 في المائة من المؤسسات ولا يتواجد في الفئة الأخيرة سوى 28.7 في المائة.
- ليس بين المؤسسات الألف الأولى سوى 6 مؤسسات عربيّة (0.6 في المائة من مجمل المؤسسات العربيّة) وتقترب نسب المؤسسات العربيّة المصنّفة في الفئتين الأولتين من النسبة العالميّة (17.6 في المائة مقارنةً بنحو 18 في المائة) بما مجموعه 174 مؤسسة؛ أي أنّ هناك القليل جداً من المؤسسات العربيّة المتميّزة وحصّة أكبر من المعدّل العالمي من المؤسسات التي تقع مواقعها الإلكترونيّة في الفئة الأقلّ تميّزاً.

13 تمّ توزيع المؤسسات التي عالّجها هذا التصنيف على أربع فئات كالآتي: (1) المؤسسات التي صنّفت بين المؤسسات الألف الأولى؛ (2) المؤسسات التي صنّفت ما بين الألف والخمسة آلاف الأولى؛ (3) المؤسسات التي صنّفت في العشرة آلاف التالية؛ (4) المؤسسات الأخيرة والبالغ عددها 12764 مؤسسة.

## ثانياً - العوامل التي تؤدي إلى احتلال مؤسسات الدول العربية الموقع الذي تحتله في التصنيف الدولي للشبكة العنكبوتية

يعرض الشكل (11) توزيع نسب مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية على ثلاث فئات من التصنيف الدولي للمؤسسات بناءً على المعايير الأربعة المعتمدة في هذا التصنيف<sup>14</sup>. يتبين من المعطيات المتوافرة ما يأتي:

شكل رقم 11 توزيع نسب مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية على ثلاث فئات من التصنيف الدولي للمؤسسات.



المصدر: موقع ويبومتر كس.

قد يكون من المفيد أن ينظر أصحاب القرار في تعزيز النشر العلمي باللغات الأجنبية، فضلاً عن اللغة العربية، لتعزيز اطلاع العالم الخارجي على النتاجات الفكرية العربية والإسهام بذلك في تقدم العلوم والثقافة على المستوى العالمي

- في ما يخص حجم المواقع، تتوزع مؤسسات الدول العربية على الفئات الثلاث (4.36 في المائة للمؤسسات الألف الأولى؛ 14.50 في المائة للمؤسسات الأربعة آلاف التالية؛ و81.14 في المائة للمؤسسات الأخيرة) على نحو عامٍ مثلما تتوزع مؤسسات التعليم العالي على الصعيد العالمي (بالترتيب: 3.6 في المائة؛ 14.41 في المائة؛ و81.99 في المائة)؛
  - تُعاني مؤسسات الدول العربية من نقص واضح في ما يخص انتشار موقع المؤسسة على صفحات أخرى من الشبكة العنكبوتية بوساطة روابط خارجية، حيث ليس هناك سوى مؤسسة عربية واحدة من بين المؤسسات الألف الأولى (0.1 في المائة) وليس هناك سوى 41 مؤسسة عربية من بين المؤسسات الأربعة آلاف التالية (4.16 في المائة)؛
  - تتجاوز النتاجات الفكرية المتاحة في مواقع المؤسسات العربية (22.82 في المائة) المعدل العالمي (18.01 في المائة) للمؤسسات الخمسة آلاف الأولى؛
  - يتجاوز أيضاً مستوى توثيق النتاجات الفكرية للمؤسسات في قواعد المعلومات العلمية العامة المتاحة على الشبكة العنكبوتية (24.95 في المائة) المعدل العالمي (18.01 في المائة) للمؤسسات الخمسة آلاف الأولى.
- وتدلّ حسابات معامل الارتباط في ما يخص مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية

14 لا تسمح المعطيات المتوافرة حول معايير التصنيف بالتفريق الدقيق بين المؤسسات التي تفوق منزلتها المنزلة 5000. لذلك اعتمدت ثلاث فئات فقط.

بين منزلة المؤسسة في التصنيف العالمي والعناصر المعتمدة لهذا التصنيف على أن هذه المنزلة تتأثر بشكل كبير بغزارة الإنتاج الفكري المُتاح على الشبكة العنكبوتية (ر = 0.64) وبدرجة توثيق الإنتاج الفكري للمؤسسة في قواعد المعلومات العلمية (ر = 0.69)؛ لكنها تتأثر بشكل أكبر بدرجة انتشار موقع المؤسسة على صفحات أخرى من الشبكة العنكبوتية بواسطة روابط خارجية (ر = 0.75)، حيث إن الوزن المُعتمد لهذا المعيار يبلغ 50 في المائة من مجمل العلامة التي تحصل عليها المؤسسة، بينما يشكل كلُّ من غزارة الإنتاج الفكري المُتاح على الشبكة العنكبوتية وتوثيق الإنتاج الفكري للمؤسسة في قواعد المعلومات العلمية 15 في المائة من هذه العلامة. ولا تتأثر منزلة المؤسسة على التصنيف العالمي بحجم موقعها على الشبكة العنكبوتية (ر = 0.10) والذي يشكل 20 في المائة من علامة المؤسسة.

وبدلاً تفحص المنازل التي تحتلها مؤسسات المنطقة العربية الرائدة في التصنيف الدولي على فروق كبيرة داخل المؤسسة نفسها بين معيار وآخر ما عدا في حالة الجامعة التي تحتل المركز الأول بين مؤسسات المنطقة العربية، وهي جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، التي تحتل المركز 428 على الصعيد العالمي، وتبلغ منزلتها على المعايير الأخرى 304، و910، و1035، و254.

والآلاف حلول الجامعة الأردنية في المنزلة 41 عالمياً على معيار حجم موقعها على الشبكة العنكبوتية، بينما تقع في المنزلة 2779 على معيار الانتشار. كذلك فإن جامعة بابل في العراق تقع في المنزلة 141 عالمياً من حيث حجم موقعها على الشبكة العنكبوتية، لكنها تتراجع بشكل كبير على سائر المعايير. وكذلك حال الجامعة اللبنانية التي تقع في المنزلة 64 من حيث الحجم وفي المنزلة 6610 من حيث الانتشار؛ وحال جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن التي تقع في المنزلة 89 من حيث الحجم وفي المنزلة 7920 من حيث الانتشار. ويدل ذلك على أن كلاً من هذه الجامعات قد بذلت جهداً حقيقياً لإثراء موقعها الإلكتروني، لكنّ الولوج إليه بقي محصوراً بروابط قليلة.

في المقابل، تحتل الجامعات الست التي تقع داخل المؤسسات الألف الأولى مراكز متقدمة على معيار غزارة الإنتاج الفكري (ما بين المنزلة 190 والمنزلة 1035 عالمياً) وتوثيق هذا الإنتاج (ما بين المنزلة 166 والمنزلة 875 عالمياً). ويشكل هذا جزر إيقان وإنجازاً جديراً بالتنويه على سائر مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية أن تحتذي به.

أمّا سائر المؤسسات التي تشكل ما لا يقل عن 75 في المائة من مجمل مؤسسات المنطقة العربية، فهي لا تتميز على أيّ من المعايير المعتمدة لهذا التصنيف؛ ما ينم عن ضعف في إنتاج المعارف، وضعف في جعلها بمتناول الجمهور الأكاديمي، وضعف في تطويع تقانات المعلومات والاتصال وفي التشبيك مع سائر مستخدمي الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات.

## خلاصة

تعاني المنطقة العربية إجمالاً من نقص في الفرص الدراسية في التعليم العالي كما من نقص في الطلب على التعليم العالي بحد ذاته ربّما لأنه لم يتم بعد في العديد من الدول تعميم التعليم الثانوي أو التوسع الكافي فيه. كما تعاني المنطقة إجمالاً من سوء توزيع اللطبة على الاختصاصات المختلفة، وبالتالي من سوء توزيع للخريجين على هذه الاختصاصات. ويبدو من الصعب قلب المنحى الحالي في المدى المنظور طالما هناك نقص في حاملي شهادة الدكتوراه

عربياً، تحتل  
معدلات الخريجين  
في العلوم  
الاجتماعية  
والقانون  
والشريعة وإدارة  
الأعمال بشكل  
شبه كامل مركز  
الصدارة في ما بين  
ميادين الاختصاص

لا يقلُّ عن مئة ألف من شأن معظمهم أن يتولَّوا مهمَّات تطوير التعليم العالي وتوسيع نطاقه وتحسين جودته.

كذلك، يشكِّل النقص الفادح في أعداد طلبة برامج التربية في معظم دول المنطقة وفي خريجي هذه البرامج تهديداً لاستمرار تدني جودة التعليم في مراحله المختلفة. كما أنَّ النقص الفادح في أعداد طلبة الطبِّ وسائر الاختصاصات الصحيَّة في معظم دول المنطقة وفي خريجي هذه البرامج يشكِّل تهديداً لجودة الخدمات الصحيَّة الوقائيَّة والعلاجيَّة واستمراراً للجوء إلى العمالة الوافدة. ويشكِّل عزوف الشبان والشابات عن الالتحاق ببرامج الرياضيات والعلوم البحتة عائقاً أمام التقدُّم في إنتاج المعارف في هذه الميادين وفي ابتكار تطبيقات مفيدة لها وتسجيل براءات اختراع بدلاً من الاستمرار في استهلاك المعارف ومدخلات التكنولوجيا التي تُنتج خارج المنطقة العربيَّة.

من ناحية أخرى، يشكِّل الضعف في تطويع تكنولوجيَّات المعلومات والاتِّصالات الحديثة عائقاً أمام تطوير التعليم العالي وخدمة أغراض التنمية في الميادين المختلفة. ولا بدَّ في هذا المجال من قفزة نوعيَّة تقلب الممارسات الحاليَّة رأساً على عقب وإبدال الاهتمام بالتوسُّع الكميِّ لمواقع المؤسَّسات على الشبكة العالميَّة للمعلومات بالاهتمام بنوعيَّة ما يُنشر على هذه المواقع، وإتاحة النُّتاجات الفكريَّة على أوسع نطاق بناءً على الأشكال المقنَّنة عالمياً، وإقامة الشراكات والشبكات لتكثيف الروابط ما بين المواقع الإلكترونيَّة وتوثيق النُّتاجات الفكريَّة في قواعد المعلومات العلميَّة على الصعيد العالميِّ.

وقد يكون من المفيد أن ينظر أصحاب القرار إلى تعزيز النشر العلميِّ في اللُّغات الأجنبيَّة، فضلاً عن اللُّغة العربيَّة لتعزيز اطلاع العالم الخارجي على النُّتاجات الفكريَّة العربيَّة والإسهام بذلك بتقدُّم العلوم والثقافة على المستوى العالميِّ.